صح سلب الاكبر عنه سلبا كليا لان الاكبر موجود اذ هو موضوع
الكبرى الموجبة والموجود لا يثبت لشئ من المعدوم فيصدق
ان ذاك لاشئ من ج اضرورة كذب نقيضه وهو بعض
ج ا ومتى صدقت الكلية السالبة صدقت النتيجة
المدعاة وهي الجزئية السالبة وهي قولنا بعض ج
ليس ا لانها اعم من الكلية وان كان الاصغر موجودا
ثم برهان الافتراض على ماسبق وان شئت قلت
ان المراد بصدق سلب الاكبر عن الاصغر السلب الكلي
المستلزم صدق النتيجة المدعاة صدق نقيضه وهو
الموجبة الجزئية وهي قولنا بعض ج ا فيكون موضوعها
موجودا لاستلزام الموجبة وجود موضوعها فسلم
في ذلك البعض الموجود الافتراض ورد الشيخ ان
عرفة جواب ابن واصل بوجهين احدهما منع صدق
سلب الاكبر عن الاصغر المعدوم لانه وان كان الاكبر موضوعا
للقضية الموجبة لا يلزم ان يكون وجوديا في الخارج
لجواز ان يكون امرا اعتباريا في الاذهان كالوجود
لحقيقته في الاعيان كالامكان والوجوب والامتناع
فنقول الممكن والواجب والممتنع معلومات للمولى تبارك
وتعالى هذه قضية موجبة وموضوعها ليس
موجودا في الخارج ولا يصح سلبه على العموم عن
المعدوم اذ لا يصح ان يقال لاشئ من المعدوم بممتنع
لاعادة او ممكن لاعادة الثاني ان عنى هذا الجواب
ان الاصغر اذا كان معدوما لزم صدق النتيجة

المدعاة

المدعاة لصدق ما هو احض منها وهي الكلية السالبة لكن
هذا اللزوم لامن جهة ذات مقدمتي القياس وما
فيه من نسبة الاوسط الى الطرفين على الوجه المخصوص
بل امر خارج وهو ان الاكبر لما كان موجودا لزم سلبه
عن كل معدوم وذلك احض من سلبه عن البعض الذي
هو المطلوب فلا تستلزم اذا الصدق النتيجة على هذا انما
هو السالبة المفروضة وهي جزئية عن مقدمتي القياس
اذ ليست عكس الواحدة منهما بالمستوي ولا بعكس النقيض
ومنهم من اجاب عن اعتراض الاثير بان ادعى
ان كل قياس احدى مقدمتيه سالبة فانه يلزم ان يكون
موضوع تلك السالبة موجودا فيلزم ان يصح فيه
برهان الافتراض قال لانه لو كان معدوما لكان
سلب الاكبر الوجودي عنه معلوما بالبديهة ان كل عاقل
يحكم ضرورة بان المعدوم ليس عن الموجود ومن
لازم القياس الذي احدى مقدمتيه سالبة عدم
بداهة نتيجته التي هي سلب الاكبر عن الاصغر لان
الاقيسة انما هي اسئدلالات لتحصيل المطالب النظرية
المجهولة فلا قياس اذ التحصيل امر بديهي معلوم
بالضرورة واعترض الشيخ ان عرفة هذا الجواب
بانه انما يتم لو لزم ان كل قياس احدى مقدمتيه سالبة
لابد ان يكون فيه الاكبر وجوديا كيف وليس ذلك
بلازم لجواز ان يكون الاكبر في نفسه غير وجودي بل
امرا اعتباريا يصح ان يثبت للموجود والمعدوم